

الرقم: 20/5/2
التاريخ: 2020/5/6

دولة رئيس الوزراء
الدكتور عمر الرزاز الأفخم

الموضوع: بيان صادر عن مؤسسة صداقة

تزامنا مع توجه الحكومة للتخفيف التدريجي من إجراءات الحظر والسماح لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والاقتصادية والتجارية بالعودة للعمل.

وانطلاقاً من أهمية ضمان رعاية الأسرة داخل المنزل خلال فترة تعطيل المدارس والحضانات وحفاظاً على الصحة العامة ومنعاً لانتشار الفيروس والتخوف من فقدان العديد من الأسر العاملة لوظائفهم وتعزيزاً للاستقرار الوظيفي للأسر العاملة في كافة القطاعات،

ومتابعة لتطبيق التزامات الأردن فيما يتعلق بالاعتراف بقيمة وأهمية عمل المرأة وتوفير الحماية اللازمة لها وتوظيف سياسات عادلة لتجنب المزيد من التمييز ضدها،

وإيماناً منا بأن نجاحنا بتجاوز الأزمة يجب أن يكون مقروناً بدعم القطاع الرعائي وموازيًا له لتحقيق العدالة في توزيع العبء الرعائي بين المرأة والرجل والأسرة والمجتمع، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات العائلية للأسر العاملة عند واضعي السياسات وفي إصدار القرارات، نقدم التوصيات التالية للأخذ بها وتضمينها بقرارات الدفاع وبرامج الحكومة:

فيما يتعلق بالعمل المرن وحماية حق المرأة بالعمل

- تطبيق نظام العمل المرن للمرأة والأسر العاملة في كافة القطاعات لتتناسب مع الظروف الراهنة مثلما طبقت في بعض المؤسسات في بداية أزمة التوقف عن العمل بسبب الجائحة، وذلك لدعم الأسر العاملة ذات المسؤوليات العائلية عبر استمرار العمل وفق نظام العمل المرن مع عدم الانتقاص من حقوق الأب العامل والأم العاملة أو المس بروتبهم.
- صرف راتب بدل تعطل للأمهات العاملات في كافة القطاعات من صندوق الأمومة في الضمان الاجتماعي، في حال تعذر عليهن العمل في هذه الظروف بسبب عدم توفر أماكن رعاية لأطفالهن مع استكمال العمل اللازم عن بعد، وبالتنسيق مع وزارة العمل للرقابة على أصحاب وصاحبات العمل وإلزامهم بالاستجابة لهذا الأمر لضمان احتفاظ المرأة العاملة بوظيفتها.
- منح الأسر العاملة اجازة تشاركية مدفوعة الأجر لرعاية أطفالهم.
- صندوق الأمومة من حق المرأة العاملة والفائض منه والمتمثل بـ 25٪ يفترض تخصيصه لدعم وحماية المرأة العاملة، والنساء هن أكثر استحقاقاً لهذا الدعم من خلال تخصيص المبلغ المقطوع من صندوق الأمومة للنساء العاملات - سواء كن عاملات مياومة او عاملات في القطاعات الرعائية والغير المشمولين بالضمان ممن فقدوا عملهم أو دخلهم.
- تخصيص صندوق بالضمان الاجتماعي لتجنب المسّ بالصناديق الأخرى، يخصص لعمال وعاملات المياومة وغير المشمولين بالضمان ممن فقدوا عملهم أو دخلهم، وأن يصرف لهم منه دعم على شكل رواتب خلال الأزمة، وأن يتم خلال ذلك إشراكهم في تأمين التعطل، مع إعفاءات شاملة وجزئية من الاشتراكات، على أن يتم شمولهم بالتأمينات بشكل تدريجي. ومن الممكن تمويل هذا الصندوق من موارد خارجية وتبرعات من الحكومة ومن خلال صندوق همة وطن.

توصيات لدعم قطاع الحضانات والعملات في قطاع الرعاية

- اعتبار الحضانات قطاعاً حيويًا داعماً لعودة واستمرار القطاعات الاقتصادية المختلفة وعودته للعمل وفق خطة توضع من قبل اللجنة الوطنية للأوبئة لتطبيق شروط الصحة والسلامة العامة فيها.

- على الحكومة الالتفات من خلال برامج وزارة التنمية الاجتماعية الى النساء العاملات في قطاع الحضانات والقطاعات الرعاية الأخرى التي تعطلت عن العمل وتخصيص برامج ودعم مالي للحضانات وللأعمال الرعائية مدفوعة الأجر والمرتبطة تقليديا بالنساء مثل مقدمات الرعاية في الحضانات ومراكز رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واللواتي تعطلن عن العمل في فترة الجائحة. ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق
- تحويل المبالغ المرصودة في المشاريع المدعومة من الدول والجهات المانحة في وزارة التنمية الاجتماعية والمعنية بالطفولة المبكرة وخدمات الرعاية إلى نشاطات استجابة طارئة عبر تقديم مساعدات نقدية مباشرة لمقدمات الرعاية الأكثر هشاشة في الحضانات في القطاعين المنظم وغير المنظم.
- اللجوء إلى الموازنات الحكومية ومن ضمنها ميزانية سجل الجمعيات لدعم صاحبات وأصحاب الحضانات المسجلين لدى وزارة التنمية الاجتماعية على تحمل أثر التعطل عن العمل وعدم توفر سيولة من الأقساط اليومية والشهرية لدفع رواتب العاملات لديهم.
- ضمان شمول مقدمات الرعاية في الحضانات في برامج المساعدة التي وضعتها الحكومة للتعامل مع الجائحة في المساعدات المقررة وفق أمر الدفاع (١) القاضي بتخصيص ٥٠٪ من تأمينات الأمومة كمساعدات للفئات الأكثر تضررا وهشاشة وذلك عن الطريق التواصل المباشر مع صاحبات الحضانات وإرشادهم مباشرة لطريقة الحصول على الدعم.
- تقديم اعفاءات ضريبية وتسهيلات إدارية لصاحبات وأصحاب الحضانات.

وتقبلوا منا فائق الاحترام،،،

رندة نفاع

مؤسسة صداقة



صداقة-نحو بيئة عمل صديقة للمرأة

0790796716

Sadaqa.jo@gmail.com